

المصدر: الأهرام الدولي

التاريخ: ٢١ مايو ٢٠٠٠

محمد الفاتح ممثل الجامعة العربية لدى مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي لـ «الأهرام» الخيار النووي الإسرائيلي وسيلة غير مقبولة للضغط على المفاوض العربي سياسة الردع النووية توجد سباق التسليح

بينما لاتزال مخاطر البرنامج النووي الاسرائيلي تترى بشعوب منطقة الشرق الاوسط على اختلاف مشاربهم، لكونه خارج نطاق نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية انطلقت قبل اسبوعين فعاليات مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي في نيويورك لتتعالى معه الأصوات العربية المطالبة بأن يأخذ المجتمع الدولي قضية انضمام اسرائيل للمعاهدة بمحمل الجد، لما تنطوي عليه هذه القضية من خطورة تتعلق بأمن المنطقة ككل ومستقبل السلام خاصة في ضوء ما تشهده العملية السلمية من مكابدة وعناء ينال منها المفاوض العربي النصيب الأكبر.

الدول العربية قد اعتبرت السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط خيارا استراتيجيا لارجعة فيه، فإن اسرائيل مازالت ترفض بشكل قاطع الانضمام أو حتى الافصاح عن نيتها ازاء المعاهدة التي لم تحظه حتى الآن بأهم مبادئها وهي العالمية، وتحيط في الوقت نفسه شئونها النووية بالمفاوض التام وتصر على الخيار النووي كوسيلة للضغط على الأطراف العربية للقبول والاذعان للشروط الإسرائيلية المتعلقة بعملية السلام في المنطقة وهو ما لاتقبله الدول العربية.

ولاشك أن هذه السياسة الغامضة وتلك التوجهات السلبية تعرض عملية السلام في الشرق الاوسط لآثار جسيمة وتخل بتوازن القوى في هذه المنطقة الحساسة وهو الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى اندلاع سباق تسليح جديد قد يعرض الأمن والسلام في المنطقة بل وفي العالم إلى مخاطر لاتحمد عقباها.

وفي مقابل هذا الموقف الإسرائيلي الغامض والمتشدد والمتمسك باحتكار امتلاك أسلحة نووية والبقاء خارج نظام منع الانتشار، فإن الدول العربية تبذل قصارى جهدها من خلال

وعلى هامش أعمال المؤتمر في مقر الأمم المتحدة، دار هذا الحوار مع أحد أبرز الخبراء العرب في مجال نزع السلاح السيد محمد الفاتح الناصري ممثل الجامعة العربية في المؤتمر، حول الصورة العامة للموقف العربي من تعنت ورفض إسرائيل اخضاع مرافقها للتفتيش الدولي، وما إلى ذلك من فعاليات الجهود الدبلوماسية العربية خلال المؤتمر.

● من المعروف أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام منع الانتشار النووي على مستوى العالم فما هي آليات العمل العربي لحمل إسرائيل على الانضمام للمعاهدة وتحقيق عالميتها؟
●● بادئ ذي بدء الجامعة العربية تولي اهتماما بالغا بهذا الموضوع خلال هذه المرحلة الحساسة من عملية السلام لما لها من تأثير مباشر على الأمن القومي العربي، وفي إطار تعاملها مع قضايا نزع السلاح ودعم نظام عدم الانتشار انضمت جميع الدول الأعضاء في الجامعة إلى هذه المعاهدة باستثناء إسرائيل. وأكثر ما يدعو للأسف والقلق العميق، هو أنه على الرغم من أن

المسألة النووية الإسرائيلية على مائدة المفاوضات عند الحديث عن السلام في الشرق الأوسط وصولاً لتحقيق الهدف الأسمى وهو تحقيق عالمية المعاهدة وارساء السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

وفي إطار المؤتمر الحالي لمراجعة المعاهدة سوف تكثف الدول العربية من مساعيها الرامية لكسب المساندة والتأييد الدولي للموقف العربي المتمثل في اعتبار قرار الشرق الأوسط لعام ٩٥ الصادر في مؤتمر المراجعة الماضي، جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة ووضع القرار موضع التنفيذ والتأكيد على أن بقاء عدد قليل من الدول خارج نظام عدم الانتشار يهدد وينال من مصداقية المعاهدة.

في الوقت نفسه فإن الدول العربية تطالب دول النادي النووي والدول التي تمتلك قدرات نووية، بمساندة الدول العربية الراغبة في تطوير قدراتها النووية السلمية وفقاً لمقتضيات المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار والتشجيع على الانفتاح في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

● هل تجد الدول العربية صعوبات فيما يتعلق بنقل وتوطين التكنولوجيا النووية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية؟
● بلا أدنى شك الدول النامية بشكل عام تواجه صعوبات وعراقيل في مجال نقل التكنولوجيا النووية السلمية وهو ما دعا عدداً كبيراً من الدول النامية إلى إثارة هذه القضية وطرحها للنقاش في مؤتمر المراجعة الحالي، على اعتبار أن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية تساهم بفاعلية في دفع عجلة التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة وتساعد الدول النامية على مواكبة حركة التطور العلمي الذي يشهده العالم.

الذي عقد في بيئروت أوائل شهر مارس الماضي اعتمدت الدول العربية بالأجماع قراراً يحدد الموقف العربي من مؤتمر المراجعة استناداً للقرارات الدولية ومقررات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويطلب القرار بضرورة إصدار نداء صريح عن مؤتمر المراجعة الحالي بضرورة انضمام إسرائيل إليها واخضاع مرافقها للتفتيش دون ابطاء كخطوة نحو انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتوحيد الموقف العربي بشأن هذه القضية.

كما يشير القرار الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة العربية إلى ضرورة أن تتعهد الدول النووية في إطار التزامها بإحكام المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار بعدم نقل أو تقديم أية مساعدات بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إسرائيل أو مساعدتها بأي شكل من الأشكال على تصنيع أو تطوير التكنولوجيا النووية الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك تأكيد قرار الجامعة العربية بضرورة التزام الدول الأطراف في المعاهدة بالفقرة السابعة منها والخاصة بالتعهد بوقف نقل وتداول جميع المعدات والمواد والمصادر والأجهزة المرتبطة بأي نشاط نووي بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات إلى إسرائيل مادامت لم تنضم للمعاهدة، ولم تخضع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع لوكالة الطاقة الذرية.

● وماهي استراتيجية الجامعة العربية في التعامل مع التحدي النووي الإسرائيلي؟

● الاستراتيجية العربية في هذا الصدد واضحة وجلية وإن تكل أو تمل الدول العربية عن مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة وتجنب اندلاع سباق التسلح في المنطقة وطرح

مطالب عربية بوقف أي مساعدات نووية لإسرائيل

أجرى الحديث في نيويورك
إيهاب حافظ

الجامعة وعلى مختلف الأصعدة لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وخلال المؤتمر كثفت الدول العربية من اتصالاتها لحشد الرأي العام الدولي في مواجهة الغموض الذي يكتنف البرنامج النووي الإسرائيلي والتعنت من قبل إسرائيل إزاء اخضاع مرافقها للتفتيش الدولي ونحسب أنها قضية عادلة وجزء لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط. ثم أن الخطر النووي أو أي تسرب من المفاعلات النووية الإسرائيلية سيمثل بلا شك كارثة على جميع دول وشعوب المنطقة، بما فيها إسرائيل نفسها.

● وماذا عن الخطوات الفعلية التي اتخذتها جامعة الدول العربية في إطار التحضير للمؤتمر؟

● خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة العربية